الأمم المتحدة

E/2009/17

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
5 May 2009
Arabic
Original: English

الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٩

جنيف، ٦-٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

التعاون الإقليمي

نظرة عامة على الظروف الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا لعام ٢٠٠٩

موجز

انخفض الأداء الاقتصادي في أفريقيا عام ٢٠٠٨، ومن المتوقع أن يتباطأ بشدة عام ٢٠٠٩. وقد كان الانكماش الاقتصادي في أفريقيا نتيجة للاضطراب المالي الذي نشأ في الولايات المتحدة الأمريكية وأثَّر على معظم بلدان العالم. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، تحسَّنت الموازين المالية وموازين الحسابات الجارية بالنسبة للقارة ككل، كما ارتفعت معدلات الادخار والاستثمار المحلية، ويرجع ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية في النصف الأول من عام ٢٠٠٨. لكن متوسط معدل التضخم في أفريقيا ارتفع بصورة كبيرة، مما يهدد الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي والأمن الغذائي في بلدان كثيرة. كما أن الأداء الاقتصادي في أفريقيا، الذي يرجع أساسا إلى إيرادات الصادرات النفطية والمعدنية من البلدان الغنية بالموارد، يخفي التفاوت الكبير بين البلدان ويبقى غير كافٍ لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا.

* E/2009/100.

260509 260509 09-32523 (A)

وتحتاج القارة إلى تدابير قصيرة الأجل لتخفيف الآثار الاقتصادية والاجتماعية لانكماش الاقتصاد العالمي وإلى تدابير طويلة الأجل من أجل تسريع وإدامة النمو ذي القاعدة العريضة والحد من قابليتها للتأثر بالصدمات الخارجية. ففي حين تتجه أسعار المواد الغذائية بشكل عام نحو الانخفاض، لا تزال في بعض البلدان أعلى من مستوياتها التاريخية وما زال كثير من البلدان الأفريقية يواجه التحدي المتمثل في تفاقم نقص الغذاء بسبب معوقات الإنتاج وعدم ملائمة التخطيط لمواجهة حالات الطوارئ وعدم كفاية المساعدة. وإضافة إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية، يشكِّل تباطؤ تدفقات رأس المال الرسمي والخاص تهديدا للإنجازات الأخيرة التي حققها العديد من البلدان الأفريقية من حيث سلامة السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي وإدارة النفقات العامة، والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

المحتويات

الصفحة

أولا – تطورات الاقتصاد العالمي ٤

ثانيا – الأداء الاقتصادي العام في أفريقيا ٦

ألف – انخفاض معدل النمو الاقتصادي في أفريقيا عام ٢٠٠٨ . . . . . ٦

باء – استمرار التفاوت الكبير في أداء النمو بين المناطق دون الإقليمية والبلدان ٨

ثالثا – الاختلالات الاقتصادية الكلية الناجمة إلى حد كبير عن الصدمات السلعية ١١

ألف – زيادة العجز المالي في البلدان المستوردة للنفط. ١١

باء – أفريقيا عانت من معدلات تضخم عالية في عام ٢٠٠٨ . . . . . ١٢

رابعا – تردِّي الموازين الخارجية في معظم البلدان الأفريقية عام ٢٠٠٨ . . . . . ١٤

ألف – التطورات في ميزان المدفوعات ١٤

باء – تقلبات سعر الصرف عام ٢٠٠٨. . . . . ١٥

جيم – تسخير الموارد الداخلية والخارجية أساسيٌ لتعزيز النمو في أفريقيا ١٨

خامسا – الاتجاهات في التنمية الاجتماعية في أفريقيا ١٩

ألف – الفقر والبطالة ١٩

باء – التعليم: زيادات ملحوظة في معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية ٢٠

جيم – الصحة: تفاوت التقدم في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأوبئة والحد من معدلات وفيات الرضع والأطفال والوفيات النفاسية ٢٢

سادسا – توقعات النمو لعام ٢٠٠٩ تزداد قتامةً مع تعمق الركود الاقتصادي العالمي ٢٥

سابعا – الاستنتاجات وقضايا السياسات الرئيسية. ٢٦

أولا – تطورات الاقتصاد العالمي

١ – في عام ٢٠٠٨، امتد انفجار فقاعة الإسكان في الولايات المتحدة الأمريكية عبر الشبكة المالية العالمية بسرعة إلى بقية العالم. وأزمة الائتمان الطاحنة التي نجمت عن ذلك جعلت البنوك أقل استعدادا للإقراض فيما بينها وللمستهلكين، وأدت هذه العملية إلى تجفيف السيولة، مع الارتفاع الحاد في تصورات المخاطر. إن هلاك تريليونات الدولارات من الثروة جرَّت إنفاق المستهلكين على السلع المعمرة واستثمارات الشركات إلى مستويات أدنى (الأمم المتحدة، ٢٠٠٩).

٢ – انخفض معدل نمو العالم من ٣,٧ في المائة عام ٢٠٠٧ إلى ٢,٥ في المائة عام ٢٠٠٨ ويُتوقع حدوث ركود عالمي عام ٢٠٠٩، مع معدلات نمو سلبية هامة في البلدان الصناعية. واقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية في حالة ركود منذ نهاية عام ٢٠٠٧. وفي منطقة اليورو واليابان والمملكة المتحدة، يُتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من ٤ في المائة عام ٢٠٠٩. إن توقع انزلاق جميع البلدان الصناعية الرئيسية إلى الركود في الوقت نفسه أمرٌ لم يسبق له مثيل (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٩أ).

٣ – في الواقع، تأثرت جميع المناطق النامية بالأزمة وتباطأ النمو فيها بالفعل عام ٢٠٠٨. وفي عام ٢٠٠٩، يُتوقع مزيد من التباطؤ، ناجم عن الانخفاض في كلٍ من الطلب المحلي والأجنبي. أما بالنسبة لمعظم المناطق النامية، وخاصة آسيا، يُتوقع نموٌ كبيرٌ في الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٩، إلا أن توقعات النمو تُنقح باستمرار باتجاه التخفيض منذ بداية عام ٢٠٠٩، وفي بعض البلدان مثل المكسيك والاتحاد الروسي يُتوقع أن يحدث انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي (صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٩أ). ويجدر بالإشارة أن التطورات الاقتصادية في الربع الأول من عام ٢٠٠٩ وعدم اليقين بشأن حجم وفعالية مختلف رُزم الإنقاذ تجعل هذه التوقعات غير مؤكدة. وهناك خطر كبير من حدوث ركود اقتصادي عالمي أكثر حدةً ومزيد من الانخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي في معظم المناطق.

٤ – سيكون للأزمة المالية والركود الاقتصادي العالمي آثار كبيرة على موازين الحساب الجاري والموازين المالية. فاليابان وبلدان آسيا النامية، بما فيها الصين، عانت من انخفاض في فائض الحساب الجاري في عام ٢٠٠٨ في حين أن أمريكا اللاتينية انتقلت من فائض صغير إلى عجز بسيط. كما شهدت دول منطقة الشرق الأوسط، نتيجة لهبوط أسعار النفط، انخفاضا في فوائض الحساب الجاري. وأفريقيا هي واحدة من المناطق القليلة التي حقق فيها فائض الحساب الجاري زيادة كبيرة عام ٢٠٠٨، وإن يكن ذلك ابتداءً من مستوى منخفض. أما الميزان المالي فقد تدهور في البلدان الصناعية ككل وفي جميع الاقتصادات

والمناطق الرئيسية. وكان ذلك أساسا بسبب انخفاض الإيرادات نتيجة لتباطؤ النمو وارتفاع النفقات الناجمة عن الجهود المبذولة للتخفيف من حدة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للأزمة المالية (الأمم المتحدة، ٢٠٠٩).

٥ - استقرت أسعار السلع الأساسية بعد انخفاض سريع في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨. وكانت أسعار كلٍّ من المواد الغذائية والمعادن قد بلغت ذروة بعيدة المدى بحلول منتصف عام ٢٠٠٨. على أن الطفرة في أسعار السلع الأساسية وصلت إلى نهايتها في منتصف عام ٢٠٠٨، لأن العرض بدأ بالاستجابة للأسعار المرتفعة للغاية في حين تدنى الطلب جرّاء التباطؤ في الاقتصاد العالمي. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٨، فقدت معظم أسعار السلع الأساسية كل مكاسبها خلال الطفرة على الرغم من أن بعض الأسعار بدأت بالتحسن بعض الشيء في بداية عام ٢٠٠٩. واستقرت أسعار النفط عموما، ويتوقع لها أن ترتفع ببطء عام ٢٠١٠.

٦ - ارتفع وسطي معدل التضخم في العالم من ٣,٥ في المائة عام ٢٠٠٧ إلى نحو ٦ في المائة في منتصف عام ٢٠٠٨، وهو أعلى ارتفاع منذ أواخر التسعينات. ولكن، مع انخفاض الطلب العالمي في أعقاب الأزمة المالية وانخفاض أسعار السلع الأساسية أيضا، خفّت الضغوط التضخمية العالمية. وتبعا لذلك، ونظرا لارتفاع معدلات البطالة واحتواء زيادات الأجور، يُتوقع أن تهبط معدلات التضخم عام ٢٠٠٩ إلى مستويات عام ٢٠٠٧ في معظم المناطق. وذلك دفع معظم البلدان الصناعية إلى تخفيف السياسات النقدية، بحيث أصبحت أسعار الفائدة صفرا أو قريبة من الصفر في الولايات المتحدة واليابان والمملكة المتحدة (البنك المركزي الأوروبي، ٢٠٠٩).

٧ - في عام ٢٠٠٨ واصلت التجارة العالمية، والاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية نموها ولكنها أيضا ستتأثر سلبا بالركود عام ٢٠٠٩. في عام ٢٠٠٨ تباطأ نمو التجارة العالمية بسبب تباطؤ الطلب في بلدان منظمة التعاون والتنمية وتزايد الصعوبات في الحصول على الائتمان التجاري. وفي الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، انخفضت التجارة العالمية بنسبة ٦ في المائة عما كانت عليه في الربع السابق، ويتوقع المزيد من الانكماش عام ٢٠٠٩. إن التوسع المالي الناجم عن برامج التحفيز، لا سيما تلك التي تنفذها الدول الغنية، يحتمل أن يكون تأثيره على التجارة الخارجية منخفضا نسبيا، حيث أن هذه الرزم مصممة لحفز الطلب المحلي، بما في ذلك الإنفاق العام على البنية التحتية والخدمات الأساسية. وثمة عامل آخر يسهم في الانخفاض المتوقع في التجارة هو الاتجاه الملحوظ نحو الحمائية في بعض البلدان على شكل زيادة في التعريفة الجمركية، والحواجز غير التعريفية، والإعانات (البنك المركزي الأوروبي، ٢٠٠٩ والبنك الدولي، ٢٠٠٩أ).

ثانيا – الأداء الاقتصادي العام في أفريقيا

ألف – انخفاض معدل النمو الاقتصادي في أفريقيا عام ٢٠٠٨

٨ – في عام ٢٠٠٨ بلغ النمو الاقتصادي في أفريقيا ٥,١ في المائة، منخفضا عن نسبة ٦ في المائة المتحققة عام ٢٠٠٧ (الشكل الأول). وكان المحرك الرئيسي للنمو في أفريقيا الارتفاع في أسعار السلع الأساسية، لا سيما النفط، حيث ساهمت البلدان الأفريقية المصدرة للنفط بنسبة ٦١,٤ في المائة من مجمل النمو في القارة، ونمت بمعدل ٥,٩ في المائة مقابل ٤,٤ في المائة بالنسبة للبلدان غير النفطية. وبالإضافة إلى التأثير القوي لارتفاع أسعار السلع الأساسية، من المهم التأكيد على غيره من العوامل الرئيسية، وخصوصا السياسات الجيدة المتعلقة بالاقتصاد الكلي والإصلاحات المؤسسية، الأمر الذي أسّس لنموّ عالي الأداء في أفريقيا في السنوات الأخيرة. فاعتماد كثير من البلدان الأفريقية سياسات سليمة ومستدامة تتعلق بالاقتصاد الكلي ساعد على تعزيز ثقة كلٍّ من المستثمرين المحليين والأجانب، وتحفيز النمو.

٩ – وعلاوة على ذلك، استطاعت القارة من خلال تعزيز الإدارة الاقتصادية وإدارة الشركات، وباتخاذ تدابير لمكافحة الفساد والقيام بإصلاحات لتحسين بيئة الأعمال وتوطيد السلام في العديد من مناطق الصراع، اجتذابَ تدفقات كبيرة من رأس المال الخاص وحفز تنمية القطاع الخاص. وأصبحت إقامة الأعمال في أفريقيا أسهل لأن كثيرا من البلدان قد نفذت عددا كبيرا من الإصلاحات في السنوات الأخيرة. فعلى سبيل المثال، قام ٢٨ اقتصادا بتنفيذ ٥٨ إصلاحا في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ مقابل ٢٤ اقتصادا و ٤٩ إصلاحا في العام السابق. وتكتسب وتيرة الإصلاحات زخما بسبب زيادة قدرها ٧٠ في المائة في عدد البلدان التي قامت بإصلاحات ما بين عاميْ ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨. ونتيجة لذلك، تحسن موقع أفريقيا عام ٢٠٠٨ في الترتيب الإقليمي لوتيرة الإصلاح بحيث احتلت المركز الثالث بعد أوروبا وآسيا الوسطى، وذلك بعد أن كانت في المركز الخامس عام ٢٠٠٧. وهناك ثلاث دول افريقية (السنغال وبوركينا فاسو وبوتسوانا) هي من بين الدول العشرة الأولى في الإصلاحات المتعلقة بممارسة الأعمال في الفترة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (البنك الدولي، ٢٠٠٩ب).

١٠– وأخيرا، فإن زيادة المساعدات المقدمة من المانحين وتخفيف عبء الديون ساعدت العديد من البلدان على تحرير الموارد للاستثمار في البنية التحتية، وتنمية رأس المال البشري والحد من الفقر. ونتيجة لذلك، بدأ العديد من البلدان المنخفضة الدخل في أفريقيا بتنويع القاعدة الإنتاجية، وتحسين القدرات التجارية وزيادة الإنتاجية وزيادة الصادرات. فقد زادت صادرات أفريقيا من السلع والخدمات من حيث الحجم بنسبة ١٣ في المائة بين عاميْ ٢٠٠٦

و ٢٠٠٨، بينما زادت الواردات بنسبة ٦,٦ في المائة خلال الفترة نفسها. وعلى أي حال، لم يزدد التبادل التجاري في القارة إلا بنسبة ١,٤ في المائة فقط سنويا خلال هذه الفترة.

١١- إن الدور الذي لعبه ارتفاع أسعار السلع الأساسية، والاستقرار السياسي، وسياسات الاقتصاد الكلي السليمة، في أداء النمو في أفريقيا عام ٢٠٠٨ تجلى في كيفية أداء كل بلد. فعلى الرغم من أن ٨ من البلدان العشرة الأولى في الأداء هي من البلدان الغنية بالمعادن أو البلدان المصدرة للنفط إضافة إلى بلد واحد (ليبريا) هو في مرحلة ما بعد الصراع، كان تحسين إدارة الاقتصاد الكلي هو المميز للعديد من الاقتصادات ذات الأداء العالي[(١)]. وفي المقابل، كانت جميع البلدان ذات الأداء الأدنى (إريتريا، تشاد، جزر القمر، زمبابوي، الصومال وغينيا) قد عانت من عدم الاستقرار السياسي أو من الصدمات الخارجية أو من الاثنين معا. ولا يزال تنويع الإنتاج والصادرات يمثل أولوية للبلدان الأعلى أداء والأدنى أداء على السواء.

١٢- بالإضافة إلى استراتيجيات تنويع الإنتاج والصادرات، يظل الحفاظ على الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي، والإصلاحات المؤسسية، وتحسين تعبئة الموارد المحلية وزيادة تدفقات رؤوس الأموال الخارجية غير المولِّدة للديون من الأمور البالغة الأهمية بالنسبة لأفريقيا للحفاظ على النمو في بيئة اقتصادية عالمية مضطربة. وفي هذا السياق، يجب على المجتمع الدولي أيضا أن يقوم بدوره في مساعدة البلدان الأفريقية المستوردة للنفط ذت الدخل المنخفض، التي تحتاج إلى دعم خارجي للتخفيف من حدة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للركود العالمي، ونقص الأغذية، وانخفاض عائدات التصدير.

(١) أعلى البلدان الأفريقية أداء عام ٢٠٠٨ هي: أنغولا (١٢,٩ في المائة)، غينيا الاستوائية (٩ في المائة)، ليبريا وإثيوبيا (٨ في المائة لكل منهما)، الكونغو (٧,٨ في المائة)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (٧,٢ في المائة)، جمهورية تنزانيا المتحدة (٦,٨ في المائة)، ملاوي (٦,٦ في المائة)، مصر وبوتسوانا (٦,٥ في المائة لكل منهما).

الشكل الأول

النمو في الاقتصادات الأفريقية النفطية مقابل غير النفطية، ٢٠٠٦-٢٠٠٨ (النسبة المئوية)

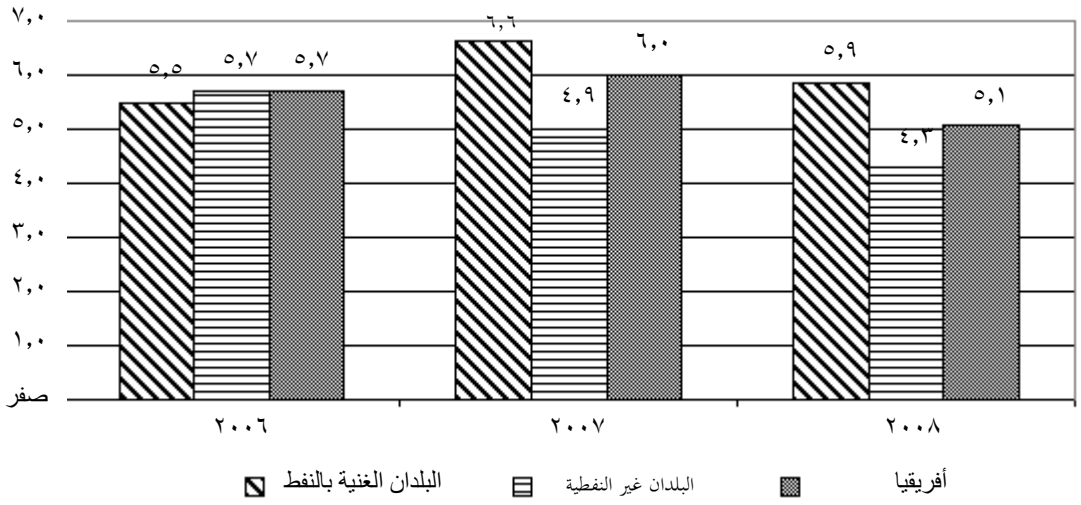

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

باء - استمرار التفاوت الكبير في أداء النمو بين المناطق دون الإقليمية والبلدان

١٣- تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي في ثلاث من المناطق دون الإقليمية الخمس في القارة عام ٢٠٠٨ (الجدول ١). حيث نما غرب ووسط أفريقيا بنسبة ٥,٤ و ٤,٩ في المائة عام ٢٠٠٨، بالمقارنة مع ٥,٢ و ٣,٩ في المائة عام ٢٠٠٧، على التوالي. كما انخفضت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٨ في شمال أفريقيا إلى (٥,٤ في المائة)، وشرق أفريقيا إلى (٥,٧ في المائة) والجنوب الأفريقي إلى (٤,٢ في المائة). ولا يزال ازدياد الطلب على السلع الأساسية وارتفاع الأسعار من بين العوامل الرئيسية الداعمة للنمو في جميع المناطق دون الإقليمية في أفريقيا.

الجدول ١

أداء النمو في المناطق دون الإقليمية، ٢٠٠٦-٢٠٠٨ (النسب المئوية)

	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
شرق أفريقيا	٦,٢	٦,٣	٥,٧
الجنوب الأفريقي	٦,١	٦,٢	٤,٢
شمال أفريقيا	٥,٨	٥,٩	٥,٤
غرب أفريقيا	٤,٦	٥,٢	٥,٤

	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
وسط أفريقيا	١,٨	٣,٩	٤,٩
أفريقيا	**٥,٧**	**٦,٠**	**٥,١**

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨أ.

١٤- على الرغم من التباطؤ، حافظت شرق أفريقيا على أعلى معدل نمو على مستوى القارة طوال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨. ومرة أخرى، قادت إثيوبيا المنطقة دون الإقليمية محققة معدل ٨,٠ في المائة في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام ٢٠٠٨، تليها جمهورية الكونغو الديمقراطية (٧,٢ في المائة)، جمهورية تنزانيا المتحدة (٦,٨ في المائة)، وسيشيل (٦,٢ في المائة)، وأوغندا (٦,٠ في المائة)، ورواندا (٥,٨ في المائة)، ومدغشقر (٥,٢ في المائة)، وبوروندي وجيبوتي (٥,٠ في المائة لكل منهما). وتراجع معدل النمو في كينيا من ٦,١ في المائة إلى ٣,٥ في المائة، ويعود ذلك عموما إلى العنف الذي وقع بعد الانتخابات وانخفاض السياحة بشكل حاد. وفي إريتريا، بقي النمو ضعيفا (١,٠ في المائة) نظرا لقلة الأمطار، وضعف الإنتاج الزراعي وضعف بيئة الأعمال. وفي جزر القمر أعاق عدم الاستقرار السياسي حركة السياحة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وكذلك النمو العام (٠,٥ في المائة).

١٥- تشمل عوامل النمو في شرق أفريقيا التوسع في الزراعة والبستنة والخدمات، خصوصا الخدمات المالية، والاتصالات السلكية واللاسلكية والبناء. كما استفادت المنطقة دون الإقليمية، من التدفق السليم للمعونات، والنمو القوي في السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر. إلا أن النمو في بعض دول شرق أفريقيا مثل أوغندا بقي مقيدا باختناقات البنى التحتية، لا سيما في مجال الطاقة والنقل.

١٦- واصل ارتفاع عائدات النفط وعائدات السياحة تعزيز النمو في شمال أفريقيا. فمصر نمت بمعدل ٦,٥ في المائة، تليها الجماهيرية الليبية (٦,٢ في المائة)، والسودان (٦,٠ في المائة)، والمغرب (٥,١ في المائة) وتونس (٤,٨ في المائة). كما انتعش النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ في موريتانيا (من ١,٠ في المائة عام ٢٠٠٧ إلى ٤,٢ في المائة عام ٢٠٠٨)، لكنه تراجع في الجزائر (من ٤,٦ في المائة إلى ٣,٣ في المائة). وإلى جانب الارتفاع الكبير في صادرات النفط والمعادن، الذي عزز الاستهلاك العام والخاص في معظم البلدان، شهد شمال أفريقيا نهوضا في الإنتاج الزراعي، فضلا عن ازدهار قطاع البناء بسبب ارتفاع الطلب على السياحة والمباني السكنية. وفي تونس تباطأ النمو بسبب تكاليف الغذاء والنفط وضعف طلب الاتحاد الأوروبي على الصادرات، وفي السودان تباطأ النمو نتيجة لانخفاض إنتاج النفط.

١٧- في غرب أفريقيا، كان نمو الناتج المحلي الإجمالي قويا في معظم البلدان، وذلك بفضل تسارع الانتعاش في ليبريا (٨,٠ في المائة)، وزيادة إنتاج النفط وأسعاره والنمو في القطاعات غير النفطية في نيجيريا (٦,١ في المائة لكل منها)، وارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتحويلات المالية في الرأس الأخضر (٥,٨ في المائة)، والتوسع في نشاط التعدين في سيراليون (٥,٨ في المائة)، وغانا (٦,٠ في المائة)، وبوركينا فاسو (٤,٣ في المائة). إن النمو في قطاع البناء والسياحة، مع ارتفاع الإنفاق العام، أدى إلى ارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في غامبيا (٥,٨ في المائة). كما ظل النمو مرتفعا في بنن (٤,٧ في المائة) مع انتعاش نشاط إعادة التصدير، وإنتاج القطن والنمو القوي في قطاع البناء.

١٨- أدى النشاط القوي في قطاعيْ التعدين والخدمات، بين عوامل أخرى، إلى دعم النمو في السنغال (٤,٦ في المائة)، والنيجر (٤,٠ في المائة)، في حين أن النمو في مالي (٣,٩ في المائة) استفاد من التوسع السريع في غير قطاع التعدين. وكان الأداء الاقتصادي ضعيفا نسبيا في بلدان أخرى في المنطقة دون الإقليمية. غينيا - بيساو نمت بمعدل ٣,٣ في المائة بفضل انتعاش في الإنتاج الزراعي وزيادة الدعم المقدم من المانحين، في حين نمت توغو بمعدل ٢,٩ في المائة بسبب النمو في إنتاج القطن والصناعة التحويلية والخدمات. وبانتعاش قطاع النفط وعوائد السلام تحقق معدل نمو ٢,٨ في المائة في كوت ديفوار عام ٢٠٠٨، في حين أن الاضطرابات السياسية في غينيا أدت إلى انخفاض معدل النمو فيها إلى ٢,٠ في المائة.

١٩- في وسط أفريقيا تسارع الأداء الاقتصادي من ٣,٩ في المائة عام ٢٠٠٧ إلى ٤,٩ في المائة عام ٢٠٠٨، وكان ذلك إلى حد كبير، بفضل زيادة الاستثمار العام في البنية التحتية في غينيا الاستوائية (٩,٠ في المائة)، والتوسع الهام في إنتاج النفط والنشاط في القطاع غير النفطي في الكونغو (٧,٨ في المائة)، وغابون (٣,٩ في المائة). كما بقي النمو مرتفعا في سان تومي وبرينسيبي (٥,٣ في المائة) على الرغم من التأخير في صرف بعض الأموال من الجهات المانحة وتأثير ارتفاع التضخم وتكاليف الطاقة.

٢٠- تحسَّن النمو في جمهورية أفريقيا الوسطى (إلى ٤,٤ في المائة) مع استئناف الدعم المقدم من المانحين، وتحسُّن الوضع السياسي، وفي الكاميرون (إلى ٣,٩ في المائة) نتيجة للتطورات في البنية التحتية واستغلال الموارد الطبيعية. وعلى الرغم من التحسن، لا تزال تشاد (١,٠ في المائة) أقل البلدان أداء في المنطقة دون الإقليمية نتيجة للصراع السياسي وعدم انتظام تدفق عائدات النفط وسوء إدارتها.

٢١- تباطأ الأداء الاقتصادي في الجنوب الأفريقي من ٦,٢ في المائة عام ٢٠٠٧ إلى ٤,٢ في المائة عام ٢٠٠٨ نظرا إلى أن معظم الاقتصادات الأكبر سجلت انخفاضا في

معدلات النمو. وعلى الرغم من التباطؤ، حافظت أنغولا على أعلى معدل للنمو في المنطقة دون الإقليمية عام ٢٠٠٨ (١٢,٩ في المائة)، تليها ملاوي (٦,٦ في المائة)، وبوتسوانا (٦,٥ في المائة)، وموزمبيق (٦,٢ في المائة)، وزامبيا (٥,٩ في المائة)، وموريشيوس (٥,٤ في المائة)، وليسوتو (٥,٠ في المائة)، وناميبيا (٣,٥ في المائة). وتباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل حاد في جنوب أفريقيا (من ٥,١ في المائة عام ٢٠٠٧ إلى ٣,١ في المائة عام ٢٠٠٨)، وظلت منخفضة في سوازيلند (٢,٠ في المائة)، في حين استمر اقتصاد زمبابوي بالانكماش (-٤,٥ في المائة).

ثالثا - الاختلالات الاقتصادية الكلية الناجمة إلى حد كبير عن الصدمات السلعية

ألف - زيادة العجز المالي في البلدان المستوردة للنفط

٢٢- كان للزيادة الحادة في أسعار المواد الغذائية والنفط في النصف الأول من عام ٢٠٠٨ تأثيرات مختلفة على الموازين المالية في الاقتصادات الأفريقية النفطية منها وغير النفطية. في عام ٢٠٠٨، سجل ٨٦ في المائة من البلدان الأفريقية المستوردة للنفط عجزا ماليا، بينما كانت هذه النسبة ٧٦ في المائة عام ٢٠٠٧ (الجدول ٢). وفي المقابل، بلغ الفائض المالي الإجمالي في البلدان الأفريقية المصدرة للنفط ٧,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٨، مرتفعا عن ٥ في المائة عام ٢٠٠٧. وكل البلدان العشرة التي لديها أكبر فائض مالي هي إما الغنية بالنفط (٧ بلدان)، أو الغنية بالمعادن (٣ بلدان)، مما يدل على أن الوضع المالي الإجمالي الأفضل نسبيا في القارة هو مجرد مؤشر على الوضع المالي للبلدان المصدرة للنفط. وتظهر البيانات أن بلدان العجز العشرة الأول كلها، باستثناء مصر وغانا، تعرضت لصراع سياسي و/أو لصدمات خارجية.

٢٣- على الرغم من وضعية العجز في الغالبية العظمى من البلدان، كانت الإدارة المالية سليمة في معظم البلدان، حيث ظل العجز أقل من ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ٧٩ في المائة من البلدان التي تعاني من عجز. وفي حين أن العديد من الحكومات زادت من الإيرادات بتوسيع القاعدة الضريبية وتحسين جباية الضرائب، فقد زاد الإنفاق العام أيضا ولكن بمعدلات أعلى بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والطاقة، والحاجة إلى الحد من آثارها وخاصة على الفقراء. ومن أجل احتواء العجز المالي المتزايد، عملت بعض الحكومات الأفريقية على خفض الإنفاق على الخدمات العامة ومشاريع التنمية. وفي سياق التراجع الاقتصادي العالمي، سيكون لهذه التدابير آثار اجتماعية سلبية كبيرة، مما يُبرز الحاجة إلى مزيد من الدعم الخارجي، بما فيها المساعدات، وتخفيف عبء الديون، فضلا عن تسهيلات للقروض الميسرة من قبل المؤسسات المالية الدولية.

الجدول ٢

توزيع حالات العجز المالي في أفريقيا عام ٢٠٠٨ (عدد البلدان)

	البلدان النفطية	البلدان غير النفطية	البلدان الغنية بالمعادن	البلدان غير الغنية بالمعادن	بلدان جنوب الصحراء
البلدان ذات الفائض	**٨**	**٤**	**٢**	**٢**	**١٠**
أقل من ٥ في المائة	٢	٣	١	٢	٥
٥ في المائة إلى ١٠ في المائة	صفر	١	١	صفر	١
أكثر من ١٠ في المائة	٦	صفر	صفر	صفر	٤
البلدان ذات العجز	**٥**	**٢٥**	**٨**	**١٧**	**٢٦**
أقل من ٥ في المائة	٤	١٨	٥	١٣	١٩
٥ في المائة إلى ١٠ في المائة	١	٥	٢	٣	٥
أكثر من ١٠ في المائة	صفر	٢	١	١	٢
مجموع عدد البلدان	**١٣**	**٢٩**	**١٠**	**١٩**	**٣٦**

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مبنية على بيانات من وحدة التحريات الاقتصادية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

ملاحظة: البيانات، بسبب قصورها، لا تغطي سوى ٤٢ بلدا. أما البلدان الـ ١١ غير المشمولة فهي: جزر القمر وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجيبوتي وسيراليون والصومال وغينيا – بيساو وليبريا ومالي وموريتانيا والنيجر.

باء – أفريقيا عانت من معدلات تضخم عالية في عام ٢٠٠٨

٢٤- بلغ التضخم في أفريقيا، باستثناء زمبابوي، ١٠,٧ في المائة عام ٢٠٠٨، بعد أن كان ٦,٤ في المائة عام ٢٠٠٧. وسجل أكثر من ٩٠ في المائة من ٥٢ دولة أفريقية توفرت بياناتها معدل تضخم بنسبة ٥ في المائة أو أكثر عام ٢٠٠٨، وكانت هذه النسبة ٦٠ في المائة عام ٢٠٠٧ (الجدول ٣). وفيما عدا ثلاثة بلدان هي (جمهورية أفريقيا الوسطى، وكوت ديفوار، وجزر القمر) بلغ معدل التضخم فيها أقل من ٥ في المائة عام ٢٠٠٨. وكان التضخم الأخير في أفريقيا في معظمه تضخما مستوردا على شكل ارتفاع في أسعار المواد الغذائية والطاقة مرتبطا بارتفاع الطلب العالمي في النصف الأول من عام ٢٠٠٨.

٢٥- هناك عوامل أخرى ساهمت في الضغوط التضخمية على مستوى القارة عام ٢٠٠٨ شملت استمرار الإنفاق الحكومي والطلب المحلي القوي، وخاصة في البلدان المصدرة للنفط. وكان هذا هو الحال في الاقتصادات النفطية مثل أنغولا، ومصر، والسودان، حيث بلغ معدل التضخم ١٢,٦ في المائة و ١٧,١ في المائة و ١٥,٠ في المائة على التوالي. وباستثناء زمبابوي

سجلت إثيوبيا أعلى معدل للتضخم (٤١ في المائة) في أفريقيا عام ٢٠٠٨، ويعزى ذلك أساسا إلى ارتفاع تكاليف الطاقة والمواد الغذائية إضافة إلى الجفاف، تليها غينيا (٣٠ في المائة) وسان تومي وبرينسيبي (٢٨ في المائة) وكينيا (٢٥ في المائة). ولا يزال لدي زمبابوي أعلى معدل للتضخم على مستوى القارة (١١ مليون في المائة).

الجدول ٣

توزيع معدلات التضخم في أفريقيا، ٢٠٠٨ (عدد البلدان)

النطاق	أفريقيا	البلدان النفطية	البلدان غير النفطية	البلدان الغنية بالمعادن	البلدان غير النفطية وليست غنية بالمعادن	أفريقيا جنوب الصحراء
أقل من ٥ في المائة	٣	١	٢	١	٢	٣
بين ٥ و ١٠ في المائة (١٠ غير مشمولة)	٢٣	٧	١٦	٥	١٨	١٩
بين ١٠ و ٢٠ في المائة (٢٠ غير مشمولة)	١٩	صفر	١٩	٨	١١	١٦
٢٠ في المائة وما فوقها	٦	صفر	٦	٢	٤	٦
مجموع عدد البلدان	**٥١**	**٨**	**٤٣**	**١٦**	**٣٥**	**٤٤**

المصدر: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨أ.

ملاحظة: استُبعدت سيشيل وسوازيلند لعدم توفر البيانات.

٢٦- إن تزايد معدلات التضخم في أفريقيا يُعقّد إدارة الاقتصاد الكلي، ويساهم في تراجع الإنجازات التي تحققت خلال العقدين الماضيين من حيث الحد من الفقر. كما أن تضييق السياسات المالية والنقدية قد يضر بالفقراء دون تأثير كبير على معدلات التضخم. في معظم البلدان الأفريقية، تركز السياسة النقدية على ضبط عرض النقود للحد من التضخم في المواد الأساسية غير الغذائية. ونظرا لضعف الأسواق المالية، تفتقر هذه البلدان إلى الأدوات النقدية الفعالة غير المباشرة. كما أنها تتصف نسبيا، بضعف التنسيق بين السياسات المالية والنقدية.

٢٧- في البلدان التي تكون فيها الأسواق المالية أكثر تطورا، تعتمد الحكومات على أسعار الفائدة ومعدلات سندات الخزينة بوصفها الأدوات الرئيسية من أدوات السياسة النقدية. فعلى سبيل المثال، زادت جنوب أفريقيا معدل إعادة الشراء بـ ٥٠ نقطة أساس، أي إلى ١٢ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠٠٨، ورفعت سعر الإقراض الرئيسي إلى ١٥,٥ في المائة. وفي مصر، زيدت معدلات الفائدة اليومية للإيداع والإقراض أيضا بمقدار ٥٠ نقطة أساس، أي إلى ١١ و ١٣ في المائة على التوالي في آب/أغسطس ٢٠٠٨. ويمكن أن يكون لارتفاع أسعار الفائدة آثار سلبية قوية على النمو، وبالتالي على إيرادات الحكومة.

رابعا – تردِّي الموازين الخارجية في معظم البلدان الأفريقية عام ٢٠٠٨

ألف – التطورات في ميزان المدفوعات

٢٨- على الرغم من الاتجاه النزولي في أسعار الطاقة والمواد الغذائية منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، فقد أدى ارتفاع هذه الأسعار إلى ارتفاع العجز في الحساب الجاري في ٣١ بلدا من البلدان الأفريقية المستوردة للنفط التي توفرت البيانات عنها. وفي المتوسط، ارتفعت نسبة العجز في الحساب الجاري في هذه البلدان من -١,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٧ إلى -١,٨ في المائة في عام ٢٠٠٨. كما ازداد العجز في الحساب الجاري أيضا، وإن يكن بشكل طفيف، في الاقتصادات الأفريقية غير الساحلية التي تلقت في السنوات الأخيرة تدفقات مرتفعة نسبيا من المساعدة الإنمائية الرسمية. وعلى الجانب الآخر، زاد الفائض في الحساب الجاري للبلدان المصدرة للنفط، من ١٠,٧ في المائة عام ٢٠٠٧ إلى ١٥,٩ في المائة عام ٢٠٠٨، وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط في النصف الأول من ذلك العام. وهكذا، فإن الوضع الإجمالي للحساب الجاري في ٤٢ بلدا أفريقيا توفرت البيانات عنها، والذي يُظهر وجود فائض يبلغ ٢,٦ في المائة عام ٢٠٠٨، هو انعكاس لارتفاع إيرادات البلدان المصدرة للنفط (الشكل الثاني).

٢٩- تُظهر البيانات بوضوح تزايد الأخطار التي تهدد استدامة الحساب الجاري في البلدان الأفريقية المستوردة للنفط. وهذا الأمر، مقرونا بالاختلالات الداخلية والضغوط التضخمية، ينطوي على مخاطر شديدة فيما يتعلق باستقرار الاقتصاد الكلي واحتمالات النمو عام ٢٠٠٨ وما بعده. لذا ينبغي لهذه البلدان، فضلا عن ترشيد استهلاك الطاقة، أن تعتمد استراتيجيات لتنويع الصادرات، وتشجيع السياحة وجذب التحويلات. ولكن في المدى القصير، تحتاج الاقتصادات الأفريقية المستوردة للنفط إلى مزيد من تدفقات المساعدات لإدارة التوازنات الخارجية على نحو فعال. ومن ناحية أخرى، ينبغي للبلدان المصدرة للنفط أن تخصص نسبة كبيرة من حصيلة صادراتها، واحتياطياتها المتراكمة لزيادة الاستثمار العام في البنية التحتية، وتنمية رأس المال البشري وتوفير الخدمات العامة بدلا من الاحتفاظ باحتياطيات العملة الأجنبية المنخفضة العوائد.

الشكل الثاني

ميزان الحساب الجاري في أفريقيا حسب الفئة، ٢٠٠٦-٢٠٠٨ (بالنسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

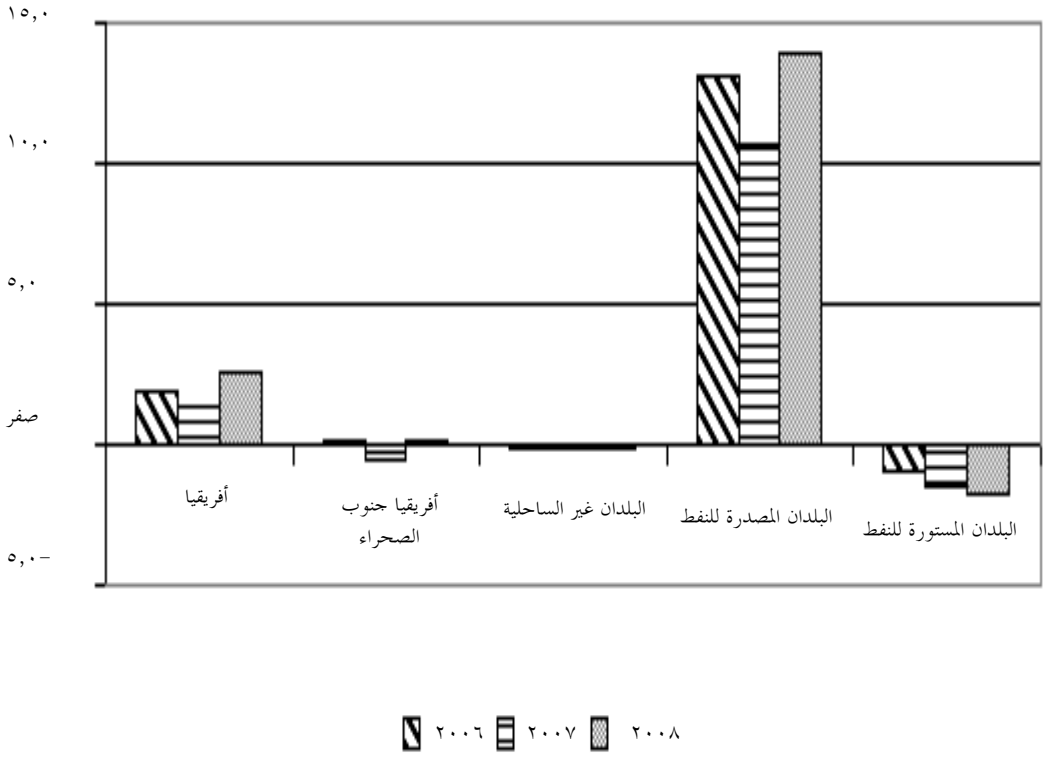

المصدر: حسابات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تستند إلى بيانات من وحدت التحريات الاقتصادية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

ملاحظة: البيانات لا تغطي سوى ٤٢ بلدا أفريقيا. والبلدان الأحد عشرة المستثناة هي: جمهورية أفريقيا الوسطى، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، غينيا - بيساو، ليبريا، مالي، موريتانيا، النيجر، سيراليون والصومال.

باء - تقلبات سعر الصرف عام ٢٠٠٨

٣٠- بناء على أسعار الصرف الاسمية، ارتفعت مقابل الدولار الأمريكي عام ٢٠٠٨، قيمة ١٨ عملة من أصل ٣٥ عملة أفريقية توفرت بياناتها، وانخفضت قيمة ١٦ عملة وبقيت عملة واحدة لم تتغير. وللسنة الثانية على التوالي، ترتفع قيمة فرنك الجماعة المالية الأفريقية، المربوط باليورو، كثيرا مقابل الدولار الأمريكي. وفي الواقع، شهد العديد من البلدان التي لديها صادرات قوية من السلع الأساسية ارتفاعا في قيمة العملة عام ٢٠٠٨. وأسعار

الصرف المبالَغ فيها يمكن أن تؤدي إلى تثبيط الصادرات من غير السلع الأساسية من أفريقيا، مما سيؤدي إلى انخفاض القدرة على المنافسة الدولية، أو إلى مشكلة مايسمى ''المرض الهولندي''. وعلى كل حال، بدأ العديد من العملات الأفريقية بالانخفاض مقابل الدولار الأمريكي في أواخر عام ٢٠٠٨.

٣١- من حيث سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER)، شهدت عملات ٢٨ بلدا، من بين ٣٨ بلدا أفريقيا توفرت البيانات عنها، ارتفاعا عام ٢٠٠٨. غير أن ستة بلدان فقط سجل فيها سعر الصرف الفعلي ارتفاعا يزيد عن ١٠ في المائة، وشهدت عملات ثلاثة بلدان انخفاضا في سعر الصرف الفعلي الحقيقي زاد عن ١٠ في المائة. وقد شهدت خمسة بلدان أفريقية هي كينيا ومدغشقر وموريشيوس وموزامبيق وزامبيا أعلى ارتفاع في سعر الصرف الفعلي عام ٢٠٠٨. وكانت بوروندي وغانا وناميبيا وسيشل وزمبابوي هي البلدان الخمسة التي شهدت أكبر انخفاض في عملاتها. وهذا يدل على أن البلدان الغنية بالموارد والفقيرة بالموارد على السواء يمكن أن تواجه انخفاضا أو ارتفاعا كبيرا في سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وذلك أساسا نتيجة للتقلبات في مستوى الأسعار المحلية[٢]. حيث أن ارتفاع الأسعار المحلية بعكس انخفاضها يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي، حتى لو بقي سعر الصرف الاسمي ثابتا.

٣٢- بسبب ارتفاع الفائض في الحساب الجاري في البلدان الأفريقية المصدرة للنفط، واصلت احتياطيات القارة من العملات الأجنبية ارتفاعها، وذلك من ٣٢,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٧ إلى ٣٤,٥ في المائة عام ٢٠٠٨. وفي أربعة وثلاثين بلدا من بين ٤٢ بلدا أفريقيا أُتيحت بياناتها حافظت احتياطيات النقد الأجنبي فيها على نسبة ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي أو أكثر عام ٢٠٠٨. وتشير قائمة أعلى ١٠ بلدان أفريقية من حيث احتياطي النقد الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى أن الاحتياطيات المرتفعة تنبع أساسا من عوائد السلع الأساسية وتدفقات رأس المال الخاص وأن أيا من هذه البلدان ليس ممن يستفيد من معونة عالية (الشكل الثالث).

٣٣- تحتاج الاقتصادات الأفريقية المصدرة للنفط إلى تنسيق السياسات المالية والنقدية بشكلٍ وثيق من أجل إدارة احتياطياتها من العملات الأجنبية على نحو فعال وإيجاد متسعٍ

(٢) يُعرّف الرقم القياسي لسعر الصرف الفعلي الحقيقي (PEER) بأنه [Pd/Pf*NER]، حيث Pd هو مستوى السعر المحلي، وتساوي Pf مستوى السعر الأجنبي (بدولارات الولايات المتحدة) و NER هو سعر الصرف معدل صرف العملة معبرا عنها بسعر الدولار بالعملة المحلية (متوسط الفترة). وهكذا يمثل سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER) كمية البضائع الأجنبية التي يمكن شراؤها بوحدة واحدة من البضائع المحلية.

مالي لمواجهة التقلبات الدورية بمداخلات من شأنها أن تخفف من أثر الأزمة المالية العالمية وتعمق الركود الاقتصادي. وهذا سوف يساعدها على إدارة المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف المؤذية والضغوط التضخمية بينما تحفز، في الوقت نفسه، الاستثمار المحلي والنمو السريع والمستدام.

الشكل الثالث

أعلى ١٠ بلدان من حيث احتياطي النقد الأجنبي (النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

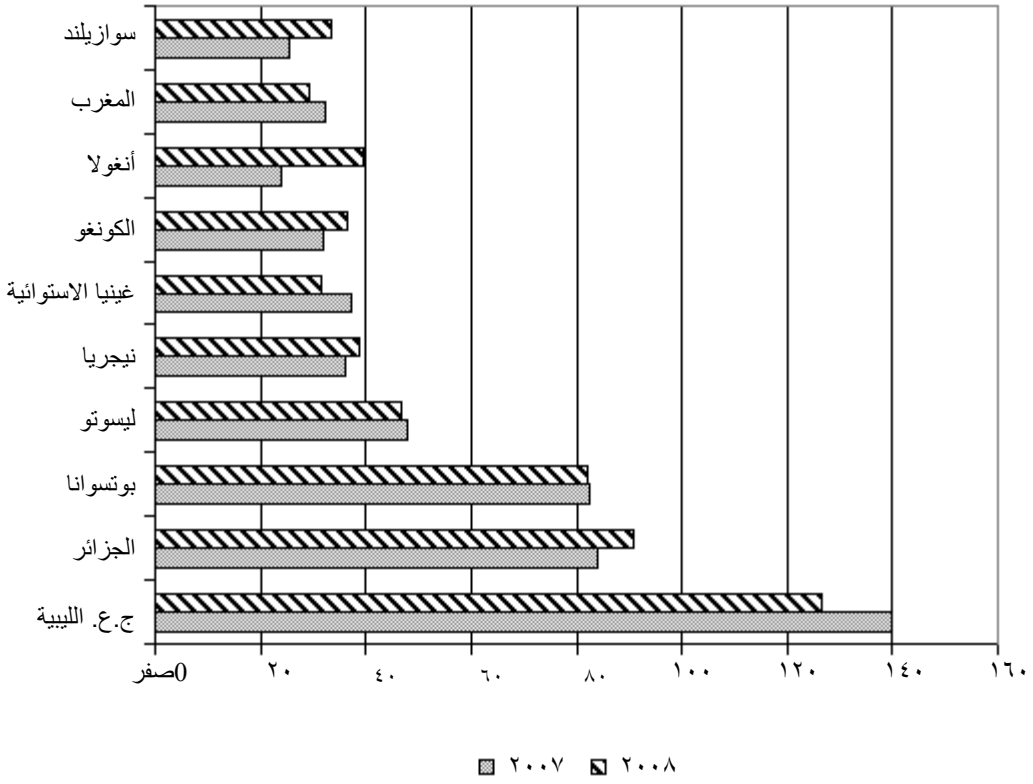

المصدر: وحدة التحريات الاقتصادية، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

ملاحظة: استُثنيت البلدان التالية لعدم توفر البيانات: جمهورية أفريقيا الوسطى، جزر القمر، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جيبوتي، غينيا – بيساو، ليبريا، مالي، موريتانيا، النيجر، سيراليون والصومال.

جيم – تسخير الموارد الداخلية والخارجية أساسيٌ لتعزيز النمو في أفريقيا

٣٤- ارتفع متوسط معدل الادخار المحلي الإجمالي في أفريقيا من ٢١,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٤ إلى ٢٦,٣ عام ٢٠٠٧. ومع ذلك، ظل معدل الاستثمار المحلي دون تغيير تقريبا عند حوالي ٢٢ في المائة خلال الفترة نفسها، وهو أدنى بكثير من المستوى المطلوب لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويعكس هذا جزئيا ضعف الأسواق المالية الداخلية والإقليمية وعدم القدرة، وبخاصة في البلدان الغنية بالموارد، على استخدام عائدات السلع الأساسية لزيادة الاستثمار المحلي. وبسبب الدخل المنخفض، تكون معدلات الادخار المحلي والاستثمار أقل في البلدان الأفريقية المستوردة للنفط منها في البلدان المصدرة للنفط.

٣٥- بالإضافة إلى تسخير المزيد من الموارد المحلية، تحتاج أفريقيا إلى حشد المزيد من الموارد الخارجية غير المولدة للديون لتعزيز الاستثمار المحلي. وحتى تموز/يوليه ٢٠٠٨، تلقى ١٩ بلدا أفريقيا تخفيضات كبيرة في الديون الرسمية (الأمم المتحدة، ٢٠٠٨أ). ولكن بينما انخفضت الديون الرسمية في أفريقيا، ارتفعت الديون المستحقة للبنوك وغيرها من الدائنين من القطاع الخاص بشكل ملحوظ بحيث بقي الدين الإجمالي مرتفعا. ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية لأفريقيا دون مستوى ٧٢ بليون دولار في السنة الذي يعتبر ضروريا بالنسبة للقارة لدعم إنجازات الأهداف الإنمائية للألفية (الأمم المتحدة، ٢٠٠٨أ). ومن ناحية أخرى، لا بد من عمل المزيد للقارة من أجل تحسين نوعية وفعالية المساعدة، وتعزيز التنمية عن طريق التجارة.

٣٦- أصبح الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالمساعدة مهما للغاية في ظل انخفاض فرص أفريقيا في الحصول على رأس المال الخاص بسبب الأزمة المالية العالمية الراهنة. ويمكن لشركاء التنمية أن يقيموا الدليل على التزامهم بزيادة المساعدات لأفريقيا، من خلال وضع جداول زمنية إرشادية متجددة تبين كيف ينوون الوصول إلى كمية المساعدات المستهدفة. ويجب أن تكون هذه الجداول مصحوبة بتدابير لتحسين تقديم المعونة وإدارتها. ويوفر إعلان باريس بشأن فعالية المعونة وخطة عمل أكرا إطارين مفيدين لتحسين فعالية المعونة ويجب تنفيذهما بصورة كاملة.

٣٧- إن الاستخدام غير الفعال، نوعا ما، للتجارة من أجل التنمية، هو انعكاس لمعوقات العرض المحلي، بما في ذلك ضعف البنية التحتية وضعف قاعدة رأس المال البشري، ومعوقات التجارة الخارجية كالجمود في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، والإعانات الزراعية المختلَف حولها من قِبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان وكندا. وفضلا عن رفع مستوى الاستثمار العام والخاص في البنية التحتية – بمعدل حوالي

٥٢ مليار دولار سنويا – تحتاج أفريقيا إلى تحسينات جوهرية في الوصول إلى الأسواق، وتحتاج كذلك إلى تكامل أقوى للأسواق الإقليمية لتعزيز القدرة على التنافس العالمي. وفي مواجهة الاضطراب المالي العالمي وتزايد عدم اليقين ينبغي للبلدان الأفريقية أيضا أن تستمر في تدعيم الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة لتهيئة بيئة عمل جاذبة لتدفقات رأس المال الخاص.

خامسا– الاتجاهات في التنمية الاجتماعية في أفريقيا

٣٨– واصلت أفريقيا تقدمها الملحوظ في عدد من مجالات التنمية الاجتماعية وحققت بعض النتائج الملموسة في مجالات مثل الالتحاق بالمدارس الابتدائية والتلقيح ضد الحصبة واستعمال ناموسيات معالجة بالمبيدات الحشرية، وخفض معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في بعض البلدان وفيما يتعلق ببعض جوانب المساواة بين الجنسين. بيد أن التقدم ظل محدودا فيما يتعلق بالفقر والقضاء على الجوع وفي معدلات الوفيات النفاسية وفي معالجة التفاوتات القائمة على نوع الجنس والدخل والإعاقة. وسيجرى في هذا القسم فحص الاتجاهات في التنمية الاجتماعية في أفريقيا استنادا إلى آخر البيانات المتاحة، مع التركيز على الفقر والعمالة والتعليم والصحة وتوجيه اهتمام خاص إلى الفئات الضعيفة والمهمشة.

ألف – الفقر والبطالة

٣٩– البيانات عن الفقر في الدخل في أفريقيا غير كاملة، مما يجعل رصد وتتبع التقدم بدقة في مجال استئصال الفقر على المستوى الوطني والإقليمي تحديا كبيرا. وتشير آخر التقديرات إلى أن عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع (على أساس خط الفقر الدولي الجديد الذي هو ١,٢٥ دولار أمريكي في اليوم) في أفريقيا جنوب الصحراء تضاعف تقريبا، من ٢٠٠ مليون في عام ١٩٨١ إلى ٣٨٠ مليون في عام ٢٠٠٥ (Chen and Ravallion, 2008). وفي هذه الأثناء، لم ينخفض معدل البطالة في أفريقيا جنوب الصحراء إلا قليلا جدا، أي من ٨,٥ في المائة عام ١٩٩٧ إلى ٨ في المائة عام ٢٠٠٧، ومن المتوقع أن يرتفع هذا المعدل بصورة حادة في عام ٢٠٠٩ نتيجة للانكماش الاقتصادي العالمي. ومعدل البطالة أعلى بين الفئات المستضعفة، بما فيها النساء (٩,١ في المائة) والشباب (١٣,٧ في المائة)، والناس ذوي الإعاقة (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٨). والبطالة أيضا في شمال أفريقيا (١١,٧ في المائة عام ١٩٩٧ و ١٠,٩ في المائة عام ٢٠٠٧) أعلى مما هي في أفريقيا جنوب الصحراء. وسجلت النساء والشباب أعلى معدلات البطالة في شمال أفريقيا، ١٦,٢ في المائة للنساء و ٢٤,٥ في المائة للشباب (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٨).

٤٠- ونسبة الناس المستخدمين في حالة عمالة ضعيفة في أفريقيا جنوب الصحراء عالية، إذ تمثل أكثر من ٧٠ في المائة. وما زال عبء العمالة الضعيفة يقع على كاهل المرأة، التي تبقى عموما في الزراعة والقطاعات غير الرسمية. وفي الواقع، يظهر بطء التقدم بشكل أوضح ما يكون بالنسبة إلى الفئات الضعيفة والمهمشة في البلدان الأفريقية، ومنها النساء والمسنون والشباب والأشخاص المعاقون والأيتام والأطفال المستضعفون، والمشردون داخليا والشعوب الأصلية. وعلى العموم، لا يتجلى إقصاء هذه الفئات من المجتمع في دخلهم المنخفض وضعف سعيهم في سوق العمل فحسب بل يتجلى أيضا في معدلات التحصيل المدرسي وسوء الحالة الصحية ونقص التمثيل في العمليات السياسية وفي مستويات صنع القرار.

٤١- ومن التحديات الرئيسية في طريق تعزيز الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة عدم تنفيذ الالتزامات والسياسات، وعدم كفاية الموارد المالية لدعم الإنفاق على البرامج الاجتماعية، والقيود على القدرة التقنية والافتقار إلى البيانات ذات الصلة لدعم السياسات، والحرب والصراعات. ومما زاد من الحاجة إلى إدماج الفئات الضعيفة والمهمشة وتعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية الأزمات الأخيرة المتعلقة بالأغذية والطاقة، والانكماش الاقتصادي العالمي.

باء - التعليم: زيادات ملحوظة في معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية

٤٢- ارتفع متوسط المعدل الصافي للالتحاق بالمدارس الابتدائية في أفريقيا جنوب الصحراء من ٥٦ في المائة عام ١٩٩٩ إلى ٧١ في المائة عام ٢٠٠٦. وفي شمال أفريقيا، كانت الأرقام الأولية للالتحاق بالمدارس تزيد على ٨٥ في المائة عام ١٩٩١، باستثناء المغرب الذي بدأ من ٥٦ في المائة عام ١٩٩١ وبلغ ٨٦ في المائة عام ٢٠٠٣ ولم يسجل أي تغيير بعد ذلك التاريخ. والدافع إلى الزيادات في معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية عموما هو مجموعة مكونة من التزام قوي من جانب الحكومة أدى إلى زيادة المرافق التعليمية، وإلغاء الرسوم المدرسية والدعم المناسب من مجتمع المانحين (الأمم المتحدة، ٢٠٠٨أ). وقد كان التقدم ملحوظا بشكل خاص في البلدان التالية: جمهورية تنزانيا المتحدة، إثيوبيا، النيجر، بنن، غينيا ومدغشقر، حيث ازدادت التغطية بالتعليم بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة منذ عام ١٩٩٩ (اليونسكو، ٢٠٠٩). وإذا استمرت المعدلات الحالية على هذا المنوال سيكون في إمكان العديد من بلدان أفريقيا الوصول بنسبة الالتحاق بالمدارس إلى ١٠٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥.

٤٣- كان التحسن مستمرا في معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية، ولكن مما يثير القلق معدل إكمال الدراسة الابتدائية. ففيما بين عاميْ ١٩٩٩ و ٢٠٠٦، تحسن معدل إكمال الدراسة، إذ ارتفع من ٤٩ في المائة إلى ٦٠ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء، ومن ٨٦ في المائة إلى ٩٢ في المائة في شمال أفريقيا. كما أن معدلات إكمال الدراسة بين البنات في أفريقيا جنوب الصحراء أدنى بكثير مما هي بين البنين. والأسباب الرئيسية للتسرب من المدارس تشمل الافتقار إلى الموارد اللازمة لتحمل التكاليف، وأعمال العناية المنزلية داخل الأسرة (للبنات بوجه خاص)، والزواج المبكر، وعمل الأطفال، والحمل لدى المراهقات، وضعف نوعية التعليم وطول المسافة بين البيت والمدرسة. ومن المهم كفالة التحاق معظم الأطفال الضعفاء والمهمشين بالمدارس وبقائهم فيها حتى إكمال برامج مستهدفة ومداخلات موجهة إلى الأسر الفقيرة وإلى البنات. ومن الضروري زيادة نسبة التلاميذ إلى المعلمين إلى أكثر من ٤٥ في عام ٢٠٠٦.

٤٤- ارتفع المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم الثانوي في أفريقيا جنوب الصحراء من ٢٥ في المائة عام ١٩٩٩ إلى ٣٢ في المائة عام ٢٠٠٦. وبقي المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم العالي في أفريقيا جنوب الصحراء حوالي ٥ في المائة عام ٢٠٠٦ مقابل ١٧ في المائة للبلدان النامية و ٢٥ في المائة للعالم. وحققت شمال أفريقيا تقدما ملحوظا في ازدياد الالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي. والتحديات الرئيسية بالنسبة إلى التعليم الثانوي والعالي هي نقص المعلمين المدربين والافتقار إلى الموارد اللازمة لتغطية تكلفة التعليم.

٤٥- وارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب في شمال أفريقيا من ٦٨ في المائة عام ١٩٩٥ إلى ٨٦ في المائة عام ٢٠٠٧. وارتفع المعدل من ٥٣ في المائة إلى ٦٢ في المائة بين الكبار في السن، ومن ٦٤ في المائة إلى ٧٢ في المائة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة خلال الفترة نفسها (اليونسكو، ٢٠٠٩). وعلى أي حال، من المهم أن نلاحظ أن التفاوتات الكبيرة في معدلات مكافحة الأمية واضحة في العديد من البلدان بحسب نوع الجنس والفقر ومحل الإقامة والأصل العرقي واللغة والإعاقة (اليونسكو، ٢٠٠٩).

٤٦- وفي عام ٢٠٠٦، بلغت نسبة البنات إلى البنين في الالتحاق بالمدارس الابتدائية ٠,٨٩ في أفريقيا جنوب الصحراء، و ٠,٩٣ في شمال أفريقيا، وذلك بفضل جهود الحكومات والجهات المانحة (الأمم المتحدة، ٢٠٠٨أ). وقد حققت شمال أفريقيا أقوى المكاسب حيث ارتفعت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات بأكثر من ٢٠ نقطة مئوية من الثمانينات إلى ٢٠٠٧، يليها الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا وغرب أفريقيا

ووسط أفريقيا، التي سجلت أدنى المكاسب (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ٢٠٠٧). وارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بالنسبة للمرأة في أفريقيا جنوب الصحراء من ٥٨,٦ في المائة في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٤ إلى ٦٧,٣ في المائة عام ٢٠٠٧. ومع ذلك، لا تضيق بالسرعة الكافية الفجوة في معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث والذكور، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث ظلت نسبة الإناث إلى الذكور في معدل الإلمام بالقراءة والكتابة ثابتة تقريبا خلال العقد الماضي، أي حوالي ٠,٨٧ في المائة.

٤٧- تراجع التعادل بين الجنسين في مرحلة التعليم الثانوي في أفريقيا جنوب الصحراء، حيث هبطت نسبة البنات إلى البنين في الالتحاق بالتعليم الثانوي من ٠,٨٢ في عام ٢٠٠٠ إلى ٠,٨٠ في عام ٢٠٠٦ (الأمم المتحدة، ٢٠٠٨ب). فقد بلغ المعدل الإجمالي لالتحاق البنات بالتعليم الثانوي ٢٨ في المائة. أما عدد البلدان الأفريقية التي حققت تقدما فيما يتعلق بالتعادل بين الجنسين في التعليم العالي فأقل من ذلك بكثير. فلم تبلغ نسبة البنات إلى البنين في التعليم العالي سوى ٠,٦٨ في أفريقيا جنوب الصحراء. وبالمقارنة، حققت شمال أفريقيا التعادل بين الجنسين في التعليم العالي (الأمم المتحد، ٢٠٠٨ب).

جيم - الصحة: تفاوت التقدم في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وغيره من الأوبئة والحد من معدلات وفيات الرضع والأطفال والوفيات النفاسية

٤٨- إن تنفيذ برامج وقائية موسعة وموجهة أدى إلى وقف أو تراجع معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية في معظم البلدان الأفريقية (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ٢٠٠٨). وانخفض معدل انتشار فيروس الإيدز بين الكبار في أفريقيا جنوب الصحراء من ٥,٨ في المائة عام ٢٠٠١ إلى ٥,٠ في المائة عام ٢٠٠٧. وكان معدل انتشار الفيروس بين الكبار أدنى ما يكون في شمال أفريقيا (أقل من ١ في المائة) وأعلى ما يكون في الجنوب الأفريقي حيث تجاوز ١٥ في المائة في سبعة بلدان عام ٢٠٠٧. ولا يزال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز السبب الرئيسي في ارتفاع معدلات الاعتلال والوفاة في القارة الأفريقية. وعلى أي حال، هناك دلائل إيجابية في كثير من بلدان المنطقة تشير إلى تغيُّر في السلوك من شأنه أن يوقف الوباء، خاصة بين الشباب (١٥-٢٤ سنة). فقد نتج عن الأخذ بسلوك مأمون انخفاض في عدد الإصابات الجديدة في رواندا وزمبابوي. وهذا التحول في السلوك مشجع بوجه خاص لأن الشباب أجَّلوا البدء بالنشاط الجنسي في سبعة من أكثر البلدان تأثرا (إثيوبيا، أوغندا، بوركينا فاسو، زامبيا، غانا، الكاميرون، ملاوي) (الأمم المتحدة، ٢٠٠٨أ).

٤٩- بسبب الانخفاض في أسعار العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة، يتلقى المعالجة الآن ما يقرب من ثلث المصابين بالفيروس في أفريقيا الذين هم في حاجة إلى هذه العقاقير، وعددهم نحو ٤,٦ مليون. وعدد الأشخاص الذين تلقوا العلاج بمضادات الفيروسات العكوسة في وسط وشرق وجنوب وغرب أفريقيا، ككل، ارتفع من ٠٠٠ ١٠٠ في عام ٢٠٠٣ إلى ٢,١ مليون عام ٢٠٠٧ (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ٢٠٠٨). وازدادت التغطية المقابلة للناس الذي تلقوا المعالجة من ٢ في المائة عام ٢٠٠٣ إلى ٢٨ في المائة عام ٢٠٠٦. وقد حققت بالفعل أربعة بلدان (بوتسوانا، رواندا، السنغال وناميبيا) الهدف المتمثل في معالجة ٥٠ في المائة من المرضى على الأقل (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، ٢٠٠٨). وفي عام ٢٠٠٧، تلقى ما يزيد على ٠٠٠ ٤٧٠ امرأة حامل مصابة بالفيروس العلاج بمضادات الفيروسات العكوسة لمنع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل، أي بزياد أكثر من ٥٠ في المائة من عام ٢٠٠٦. وفي حين أن الفجوة في المعالجة ما زالت كبيرة، ينبغي توجيه مزيد من الانتباه إلى النساء إذ شكّلن ٥٧ في المائة من المصابين بالفيروس في أفريقيا جنوب الصحراء عام ٢٠٠٣، و ٦١ في المائة عام ٢٠٠٧ (البرنامج المشترك المعني بالإيدز، ٢٠٠٨).

٥٠- الاتجاهات عموما فيما يتعلق بحوادث الإصابة بالسل وانتشاره والوفيات الناتجة عنه في تزايد في أفريقيا جنوب الصحراء بعكس الحالة في شمال أفريقيا. بنهاية عام ٢٠٠٦، كانت ١٠ بلدان (جزر القمر، المغرب، الجماهيرية العربية الليبية، تونس، مصر، غانا، مالي، موريشيوس، سان تومي وبرينسيبي، وسيشيل) قد أوقفت انتشار السل بوجه عام وانتشار سرطان الرحم (smear positive TB) وبدأت في دحره، بحسب المطلوب في الأهداف الإنمائية الأساسية للألفية (منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٨). وفي عام ٢٠٠٦، كانت معدلات الإصابة بالسل وانتشاره والوفيات الناتجة عنه في أفريقيا جنوب الصحراء ٢٩١ و ٥٢١ و ٥٩ لكل ٠٠٠ ١٠٠ شخص، على التوالي (ما عدا المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية). وكانت المعدلات المقابلة في شمال أفريقيا ٤٤ لكل حالة إصابة بالسل و ٤ للوفيات.

٥١- ما زالت الملاريا السبب الأول لوفيات الأطفال في أفريقيا وانتشار فقر الدم لدى النساء الحوامل. وعلى الرغم من أن البيانات عن معدلات الإصابة والوفاة بالملاريا غير شاملة، فقد ازدادت التغطية بالمداخلات الرئيسية لمكافحة الملاريا في عدة بلدان بفضل توافر التمويل وازدياد الاهتمام الوطني الموجه إلى مكافحة الملاريا. فقد اعتمد ثلثا البلدان الأفريقية سياسات تشمل استعمال العقاقير الناجعة ضد الملاريا. فمنذ عام ٢٠٠٧، يقوم نحو ٢٥ بلدا بتنفيذ سياسة للعلاج بتشكيلة علاجية قائمة على الأرتيميسينين، ويقوم ٢٠ من

هذه البلدان بتنفيذ سياسيات تحوُّل عن الكلوروكين (مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٨). وهناك تقارير تشير إلى تحسن استخدام الناموسيات المعالَجة بالمضادات الحشرية للأطفال دون الخامسة من العمر في مناطق خطر الملاريا في أفريقيا جنوب الصحراء، إذ ارتفع من ٢,١ في المائة عام ٢٠٠١ إلى ٥ في المائة عام ٢٠٠٥ وإلى ٨ في المائة عام ٢٠٠٧ (الأمم المتحدة، ٢٠٠٨أ).

٥٢- ما زالت الأمراض التي يمكن الوقاية منها وسوء التغذية هما السببان الرئيسيان في ارتفاع معدلات وفيات الرضع والأطفال دون ٥ سنوات من العمر. بيد أن القارة شهدت انخفاضا في معدلات وفيات الرضع والأطفال دون ٥ سنوات من العمر. فقد هبطت هذه المعدلات في الفترة ما بين عاميْ ١٩٩٠ و ٢٠٠٧ من ١١١ و ١٨٧ لكل ٠٠٠ ١ مولود حي إلى ٨٩ و ١٤٨ في أفريقيا جنوب الصحراء، ومن ٥٨ و ٧٩ إلى ٣٦ و ٤٦ في شمال أفريقيا. وسجلت غرب ووسط أفريقيا أعلى معدلات للوفيات وأدنى معدل وسطي للتناقص في الوفيات (١,٢ في المائة) مقارنة بأفريقيا الشرقية والجنوبية (١,٧ في المائة) وشمال أفريقيا (٣,٢ في المائة). وهناك أيضا تباين كبير داخل البلد الواحد حيث ترتفع معدلات الوفيات في الأسر الريفية والفقيرة.

٥٣- وعلى الغرار نفسه، انخفض كثيرا معدل وفيات الأمهات أثناء النفاس في شمال أفريقيا، من ٢٥٠ وفاة لكل ٠٠٠ ١٠٠ مولود حيا عام ١٩٩٠ إلى ١٦٠ في عام ٢٠٠٥. ولكن معدل الوفيات النفاسية ما زال مرتفعا في سائر أفريقيا لدرجة غير مقبولة. وفي عام ٢٠٠٥، كان معدل الوفيات النفاسية ٧٦٠ في أفريقيا الشرقية والجنوبية (بعد أن كان ٧٩٠ عام ١٩٩٠)، وكان ١٠٠ ١ (كما كان في عام ١٩٩٠) في غرب ووسط أفريقيا (منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي، ٢٠٠٧). وكذلك، فإن خطر الوفيات النفاسية مرتفع في أفريقيا جنوب الصحراء لدرجة غير مقبولة، ١ من كل ٢٣ مقابل ١ من كل ١٤٠ في شمال أفريقيا، وهو ١ من كل ٩٢ في العالم و ١ من كل ٠٠٠ ٨ في البلدان الصناعية. ومن الواضح أن التقدم في خفض معدلات الوفيات النفاسية في أفريقيا جنوب الصحراء كان معدوما تقريبا وإن تكن هناك تفاوتات كبيرة عبر البلدان ناتجة عن الفروق في الدخل وغيرها من العوامل.

٥٤- ومن العوامل الرئيسية التي تسهم في ارتفاع معدلات الوفيات النفاسية في أفريقيا ارتفاع معدل الحمل بين المراهقات بسبب الزواج المبكر والنشاط الجنسي المبكر. وخطر الوفاة النفاسية للأمهات الشابات (١٥-١٩ سنة) أعلى بمقدار الضعف مما هو بالنسبة إلى الأمهات فوق ٢٠ سنة من العمر. وتقدر اليونيسيف (٢٠٠٨) أن ٠٠٠ ٧٠ من الأمهات

الصغيرات جدا في السن (١٥-١٩ سنة من العمر) يُتوفين كل سنة من مضاعفات ذات صلة بالحمل. وإن حوالي ٨٠ في المائة من الوفيات النفاسية يمكن الوقاية منها إذا توفر للنساء الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأساسية والضرورية للأمهات. وينبغي للجهود الرامية إلى زيادة التغطية بالخدمات الأساسية وتعزيز النظم الصحية أن تقترن بإجراءات لتثقيف المرأة وتمكينها.

سادسا - توقعات النمو لعام ٢٠٠٩ تزداد قتامةً مع تعمق الركود الاقتصادي العالمي

٥٥- توقعات النمو في أفريقيا لعام ٢٠٠٩ مستمرة في الهبوط. في أوائل عام ٢٠٠٩، كان من المتوقع أن يهبط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي إلى ٢,٠ في المائة عام ٢٠٠٩ من ٥,١ في المائة عام ٢٠٠٨. وكان المتوقع أن تتراوح معدلات النمو في المنطقة دون الإقليمية بين -١,٢ في الجنوب الأفريقي و ١,٩ في المائة في وسط أفريقيا، و ٣,١ في المائة في شمال أفريقيا، ٣,١ في المائة في غرب أفريقيا و ٣,٨ في المائة في شرق أفريقيا. وعلى أي حال، تخضع إمكانيات النمو في القارة عام ٢٠٠٩ إلى مجاهيل قوية تنبع عموما من الأزمة المالية العالمية وتعمّق الركود الاقتصادي العالمي.

٥٦- إن احتمالات نهوض النمو من كبوته في أفريقيا عام ٢٠٠٩ ضئيلة، وتتوقف على قدرة رُزم الحوافز الاقتصادية في الاقتصادات المتقدمة النمو على ألا تقتصر على تعزيز الطلب المحلي بل أن تعزز أيضا الطلب على صادرات السلع الأساسية من أفريقيا. ومع ذلك، فإن الاستمرار في الإصلاحات الاقتصادية والتخفيف من حدة التضخم وخفض قيمة العملات المحلية وبذل الجهود من أجل إنعاش الطلب المحلي يساعد على تحقيق أداء إيجابي للنمو في أفريقيا عام ٢٠٠٩ وإن يكن أضعف مما يجب. ومن المتوقع أن يخف معدل التضخم في أفريقيا عام ٢٠٠٩، مع هبوط أسعار النفط والأغذية.

٥٧- انخفاض أسعار الطاقة والأغذية في عام ٢٠٠٩ من شأنه أن يخفف الضغط على ميزانيات الحكومات. وذلك يدعم جهود الحكومات من أجل توطيد الإدارة الفعالة للاقتصاد الكلي والإصلاحات المؤسسية، وهو أمر من شأنه أن يزيد من حفز الاستثمار الخاص والنمو في القارة. واتساقا مع الاتجاهات المالية العالمية، يُنتظر من الحكومات أن تُبقي على أسعار الفائدة كما هي أو تخفضها لتشجيع الإقراض للقطاع الخاص. ويُنتظر من الحكومات أيضا أن تسمح لأسعار الصرف بالتكيف من أجل استقرار القطاع الخارجي وتعزيز القدرة على المنافسة الدولية. ومن المتوقع بالفعل أن تنخفض قيمة معظم العملات الأفريقية عام ٢٠٠٩ نتيجة للانتكاس الاقتصادي وتباطؤ المكاسب من الصادرات وتدفقات رأس المال.

٥٨- وحيث أن من المرجح أن تنخفض تدفقات رأس المال الخارجي في عام ٢٠٠٩ بسبب الأحوال الاقتصادية الصعبة في البلدان المانحة الرئيسية، ينبغي للبلدان الأفريقية أن تستخدم كل ما يتوفر لها من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لحفز الطلب المحلي. ثم إن تحسين الإدارة السياسية والاقتصادية والحالة الأمنية عوامل إضافية يمكن أن تساعد على تفادي حدوث انكماش اقتصادي شديد. على أنه في حين تتحسن الحالة السياسية في بعض البلدان مثل كينيا وجزر القمر، تواجه القارة صراعات مستمرة في بلدان مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى.

٥٩- ما زالت البيئة السياسية وإدارة الحكم أيضا متوترة في بلدان مثل تشاد والسودان وزمبابوي. وتشكل الأزمة الغذائية الأخيرة والجوع المخيم نتيجة لها خطرا يهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي، وخاصة في شرق وغرب أفريقيا وفي البلدان التي تعاني من الصراعات. ثم إن تصاعد معدلات الفقر يؤدي إلى مضاعفة تأثير أوبئة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا، مما يعيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في القارة. وأخيرا، تظل أفريقيا عرضة أيضا لصدمات العوامل الجوية (الطقس) وتغيُّر المناخ بسبب محدودية التنوع في هياكل الإنتاج والاعتماد الكبير على الزراعة البعلية. وهناك بعض البلدان في القرن الأفريقي ما زالت تعاني من حالات الجفاف الشديد ونقص الأغذية في أوائل عام ٢٠٠٩.

سابعا- الاستنتاجات وقضايا السياسيات الرئيسية

٦٠- الأداء الاقتصادي في أفريقيا ما زال يعتمد اعتمادا كبيرا على الطلب العالمي على السلع الأساسية وأسعارها بسبب محدودية تطور هياكل الإنتاج. وعلى أي حال، ما زال معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي عاليا نسبيا، ٥,١ في المائة عام ٢٠٠٨. وسيكون للهبوط والانتكاس الاقتصادي العالمي تأثير كبير على أفريقيا بالحد من تدفقات رأس المال وانخفاض الطلب على صادرات السلع الأساسية وأسعارها. وبناء على ذلك، من المتوقع أن يهبط نمو الناتج المحلي الإجمالي هبوطا حادا في عام ٢٠٠٩. وفي هذه الأثناء، وكما في السنوات الماضية، تنوّع الأداء الاقتصادي تنوعا كبيرا عبر البلدان والمناطق دون الإقليمية ولكنه ما زال غير كافٍ لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦١- وفي عام ٢٠٠٨، نتج عن ارتفاع أسعار النفط معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي وأرصدة داخلية وخارجية مؤاتية في البلدان الأفريقية المصدرة للنفط. بيد أن القارة سجلت معدلات تضخم عالية في عام ٢٠٠٨ أدت إلى هبوط مستويات المعيشة، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء.

٦٢- ومن المرجح أن أسعار الأغذية، وإن كانت في هبوط، ستظل عالية على المدى المتوسط. وفي الوقت نفسه، تستمر بلدان أفريقية كثيرة في معاناة نقص الأغذية وانعدام الأمن الغذائي نتيجة للجفاف والصراعات وتصلب شروط العرض وعوامل أخرى. وإضافة إلى تعزيز التدابير المتعلقة بمواجهة الطوارئ، تحتاج أفريقيا إلى استجابات طويلة الأمد لمواجهة تحديات الأزمات المالية والغذائية، والتقلب في معدلات النمو وبطء التنمية الاجتماعية. وعلى المدى القصير، تحتاج الحكومات إلى مزيد من المرونة في السياسات ومن الدعم الخارجي لمكافحة حالات النقص في الأغذية بوسائل منها، على سبيل المثال، خفض التعريفات الجمركية على مستوردات الأغذية، وتقديم الإعانات والتحويلات النقدية إلى الأسر الفقيرة. وعلى المدى الطويل، ينبغي للحكومات أن تزيد استثمارها في الزراعة والهياكل الأساسية – وهي القيود الرئيسية التي تعيق النمو – لا سيما في مجال الطاقة والاتصالات والطرق البرية وتوفير الخدمات العامة في مجاليْ التعليم والصحة. ومن شأن ذلك، مقرونا بإدارة فعالة للاقتصاد الكلي وإصلاحات في المؤسسات، أن يحفز نمو القطاع الخاص واستثماره ومن ثم تسريع خلق فرص للعمل والحد من الفقر.

٦٣- وفي هذا السياق، يلزم للبلدان الأفريقية الغنية بالموارد أن تستخدم عائدات السلع الأساسية والاحتياطيات المتراكمة من طفرة أسعار هذه السلع لتعزيز التنوع في هياكل الإنتاج والقدرة على المنافسة الدولية. وذلك يتطلب زيادة استثمار القطاع العام المشجع للإنتاجية، وخصوصا في الهياكل الأساسية والتكنولوجيا وتنمية رأس المال البشري.

٦٤- من الضروري للحكومات الأفريقية وشركائها الإنمائيين مواصلة وتعزيز الجهود الرامية إلى حشد المزيد من الموارد من المصادر المحلية والخارجية غير المولدة للديون من أجل زيادة المعونة الطارئة والتخفيف من عبء الديون فضلا عن تقديم القروض الميسرة لتمويل استراتيجيات قصيرة الأجل لتخفيف حدة الآثار الضارة الناشئة عن الأزمة العالمية. وبالإضافة إلى الجهود الرامية إلى الحفاظ على تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية، لا بد من قيام المؤسسات المالية الدولية بالمزيد من التخفيف لعبء الديون وتقديم القروض للبلدان المنخفضة الدخل. والمطلوب من المؤسسات المالية الدولية، بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية، أن تصمم صناديق خاصة لتحقيق الاستقرار والتنمية على غرار "صندوق البلدان الضعيفة" الذي اقترحه رئيس البنك الدولي مؤخرا، ومرفق السيولة للطوارئ (ELF) ومبادرة تمويل التجارة (TFI) التي اقترحها مصرف التنمية الأفريقي.

٦٥- وفيما وراء الطوارئ وأهداف تحقيق الاستقرار، ينبغي للصناديق الخاصة ومرافق الإقراض أن ترمي إلى تعزيز القدرة الإنتاجية والنمو الاقتصادي في البلدان ذات الدخل المنخفض لمعالجة تحديات النمو الطويل الأجل. وفي هذا الصدد، من الضروري الاختتام السريع والناجح لجولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لمواجهة الأزمة الأخيرة وتعمق الانتكاس الاقتصادي العالمي، ومن الضروري أيضا تجنب الاتجاهات الحمائية في خطط الإنعاش التي تنفذها البلدان الغنية.

٦٦- ينبغي أن تواصل استراتيجيات أفريقيا للتنمية تركيزها على التنمية الاجتماعية مع توجيه انتباه خاص إلى الفئات الضعيفة. وينبغي أن تشمل أهداف السياسات مكافحة الفقر والجوع وخلق فرص للعمل الكريم وتحسين أمكانية الوصول إلى التعليم وخدمات الرعاية الصحية وتعزيز المساواة بين الجنسين وكفالة الإدماج الاجتماعي للفئات الضعيفة، وتصميم سياسات فعالة لإعادة التوزيع وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية. فهذه القضايا هي في صميم إطار السياسات الاجتماعية لأفريقيا وإعلان ويندهوك بشأن التنمية الاجتماعية، الذي اعتُمد في ختام مؤتمر الاتحاد الأفريقي الأول للوزراء الأفارقة المسؤولين عن التنمية الاجتماعية المعقود في ويندهوك في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

المراجع

مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٨ ''تقرير مرحلي عن تنفيذ الالتزامات المعلنة في أيار/مايو ٢٠٠٦ في مؤتمر قمة أبوجا المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والسل والملاريا، تقرير عن حالة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أفريقيا''. قُدم التقرير في الدورة الخاصة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الصحة، جنيف، سويسرا، ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٨.

Chen, S and M. Ravallion ، ٢٠٠٨، ''العالم النامي أفقر مما كنا نظن ولكنه ليس أقل نجاحا في مكافحة الفقر''، ورقة بحث في السياسات، رقم WPS 4703، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.

البنك المركزي الأوروبي، ٢٠٠٩، النشرة الشهرية، آذار/مارس ٢٠٠٩، فرانكفورت.

وحدة التحريات الاقتصادية (EIU)، ٢٠٠٨، Online data، آب/أغسطس ٢٠٠٨، (www.eiu.com).

المرجع نفسه، ٢٠٠٩Online data، نيسان/أبريل ٢٠٠٩. (www.eiu.com).

صندوق النقد الدولي، ٢٠٠٩أ، تقرير مستكمل عن الحالة الاقتصادية في العالم، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، واشنطن العاصمة.

منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٨، ''الاتجاهات العالمية في العمالة''، جنيف: منظمة العمل الدولية.

برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ٢٠٠٨. تقرير عن وباء الإيدز في العالم ٢٠٠٨، جنيف.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ٢٠٠٩، قاعدة البيانات الإحصائية لمعهد اليونسكو.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ٢٠٠٨، حالة الأطفال في العالم ٢٠٠٩، نيويورك: اليونيسيف.

إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠٨، Africa database، الأمم المتحدة، نيويورك، تشرين الثاني/نوفمبر.

الأمم المتحدة، ٢٠٠٩، الحالة الاقتصادية في العالم وآفاقها ٢٠٠٩، نيويورك،

المرجع نفسه، ٢٠٠٨أ، ”الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا: حالة تنفيذ مختلف الالتزامات، والتحديات والسير قدما“، تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، الأمم المتحدة، نيويورك.

المرجع نفسه، ٢٠٠٨ب، تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠٠٨، الأمم المتحدة، نيويورك، رقم المبيع E.08.I.18.

منظمة الصحة العالمية، ٢٠٠٨، مكافحة السل في العالم: الرصد والتخطيط والتمويل: تقرير منظمة الصحة العالمية ٢٠٠٨، جنيف.

منظمة الصحة العالمية واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان والبنك الدولي، ٢٠٠٧، معدلات الوفيات النفاسية عام ٢٠٠٥: تقديرات وضعتها هذه الهيئات، جنيف.

البنك الدولي، ٢٠٠٩أ، ” Swimming against the tide: how developing countries are coping with the global crisis“، واشنطن العاصمة.

البنك الدولي، ٢٠٠٩ب، *Doing Business in 2009*، البنك الدولي، واشنطن العاصمة.